

الديمقراطية التشاركية: دراسة في المفهوم والأبعاد والدوافع
**Participatory Democracy: A Study of the Concept,
Dimensions and Motives**

السعيد فيطس

جامعة عباس لغرور خنشلة (الجزائر)

Fetassaid2@gmail.com

تاريخ النشر: 2026/09/30	تاريخ القبول: 2026/08/29	تاريخ الارسال: 2025/02/07
----------------------------	-----------------------------	------------------------------

الملخص:

تعد الديمقراطية التشاركية من بين المستجدات المستحدثة من طرف المشرع الجزائري، وهذا بموجب قانون البلدية بهدف تمكين وتعزيز اللامركزية الإدارية من خلال إسهام المواطنين بصفة آلية ومباشرة في الشؤون الإدارية المحلية. قصد تعزيز الديمقراطية التشاركية المحلية وهذا مالمجأ إليه التعديل الدستوري لسنة 2016. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم الديمقراطية التشاركية، وتوضيح أبعادها المختلفة، بالإضافة إلى استعراض الدوافع التي تؤدي إلى تفعيل هذه الممارسة في المجتمعات الحديثة. وتعتني الديمقراطية التشاركية بتعزيز مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار، سواء على مستوى السياسة العامة أو في إدارة الشؤون المحلية، وهي تتيح للمجتمعات فرصة أكبر للتفاعل المباشر مع قرارات الحكومة.

الكلمات المفتاحية:

الديمقراطية التشاركية، المواطن، الآليات، الأبعاد، الدوافع.

Abstract:

Participatory democracy is one of the innovations introduced by the Algerian legislator, pursuant to the Municipal Law, with the aim of enabling and strengthening administrative decentralization through citizens' automatic and direct contribution to local administrative affairs, in order to enhance local participatory democracy, which is what the constitutional amendment of 2016, resorted to.

This study aims to analyze the concept of participatory democracy, clarify its various dimensions, and review the motives that lead to the activation of this practice in modern societies. Participatory democracy aims to enhance citizen participation in the decision-making process, whether at the level of public policy or in the management of

local affairs, and it provides communities with a greater opportunity to interact directly with government decisions.

key words:

Participatory democracy, citizenship, mechanisms, dimensions, motives.

مقدمة:

الديمقراطية التشاركية هي نظام سياسي يهدف إلى تعزيز المشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في حياتهم اليومية. على عكس الديمقراطية التمثيلية التقليدية، حيث يتم انتخاب ممثلين لاتخاذ القرارات بالنيابة عن الشعب، وتركز الديمقراطية التشاركية على تمكين الأفراد والمجتمعات من المشاركة المباشرة في عمليات صنع القرار، مما يعزز الشفافية والمساءلة. وهذه النوعية من الديمقراطية تشجع المواطنين على التفاعل مع القضايا العامة والمشاركة في الأنشطة السياسية مثل الاستفتاءات، الاستشارات العامة، والمجالس الشعبية.

وتعتبر الديمقراطية التشاركية وسيلة فعالة لتعزيز حقوق الإنسان، وتقوية العلاقات بين المجتمع والحكومة، وتحقيق التنمية المستدامة من خلال دمج آراء وأفكار جميع الأطراف المعنية. ونظرا لكون موضوع الديمقراطية التشاركية، يعد من أحدث مواضيع الساحة السياسية الجزائرية، ويشكل محور اهتمام في البلاد وكذا النخب السياسية والمجتمعية في الآونة الأخيرة، بهدف إدماج هذه المقاربة الجديدة والمتطورة للديمقراطية في تجسيد وتفعيل السياسات التنموية. وعليه وجب إشراك الجميع في التفكير والعمل لوضع برنامج يهدف للنهوض ومسايرة التطورات وبالتالي خلق مقاربات جديدة للديمقراطية أطلق عليها تسمية الديمقراطية التشاركية، وتعني هذه الأخيرة في أبسط تعريفاتها مجموعة من الآليات والإجراءات التي تسمح بإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني عموم المواطنين في صنع السياسات العمومية وتقوية دورهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بتدبير الشأن العام المحلي.

والجزائر وعلى غرار باقي الدول الأخرى سعت لتبني مبادئ الديمقراطية التشاركية، بهدف إشراك المواطن والمجتمع المدني في رسم معالم السياسة العامة المحلية، وتوسيع دورهما في صنع القرار. حيث أظهرت مختلف التجارب التنموية أن تسيير المشاكل من "القمة

إلى القاعدة" لا يمكنها لوحدها تسوية انشغالات المواطنين ومن ثمة وجب ضرورة إدماج مختلف الأطراف الفاعلة المحلية بشكل أكبر في مسار تحقيق التنمية المحلية. وفي إطار هذا التوجه عمدت الحكومة الجزائرية إلى تبني الديمقراطية التشاركية كوسيلة لتكريس وتحقيق التنمية المحلية، من خلال جملة من الإصلاحات السياسية والإدارية التي انتهجتها في سنة 2011. وكان من أبرزها إصلاحا قانون الولاية (07/12)، وقانون البلدية (11/10) حيث أشار المشرع الجزائري إلى أهمية مشاركة المواطنين في تسير الشؤون العمومية المحلية ثم أتبعها في سنة 2016 تعديل دستوري يثمن مفهوم الديمقراطية التشاركية بصريح العبارة من خلال المادة 15، والتي تنص على تشجيع الدولة للديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية بهدف تعزيز مشاركة المواطن في صناعة القرار المحلي ومتابعة المشاريع التنموية المحلية، واعتبارها آلية تضمن تحسين الإطار المعيشي للمواطن وترقية نوعية الخدمات المقدمة له وبما يضمن تحقيق تنمية محلية فعالة.

ولقد عرفت هذه الإصلاحات خطوات تدريبية نحو تعزيز وتفعيل الديمقراطية التشاركية نظرا لدورها الفعال في تكريس التنمية المحلية وبناء دولة القانون التي لا تحقق إلا بإشراك المواطن في تسير شؤونها وجعله رئيسيا في نجاح المشاريع التنموية المحلية. وفي هذا السياق، جاءت دراستنا تحت عنوان:

الديمقراطية التشاركية: دراسة في المفهوم والأبعاد والدوافع

ونستعرض فيها تعريف الديمقراطية التشاركية كآلية تهدف إلى إشراك الأفراد والجماعات في القرارات التي تؤثر على حياتهم، بعيدا عن المركزية التقليدية في اتخاذ القرارات. ومن بين النقاط نذكر:

الأبعاد: تتطرق الدراسة إلى الأبعاد المختلفة لهذه الديمقراطية، مثل البعد السياسي الذي يعزز المشاركة الفعالة للمواطنين في القضايا العامة، والبعد الاجتماعي الذي يساعد في بناء الثقة وتعزيز العلاقات بين المجتمع والحكومة. كما تستعرض الأبعاد الاقتصادية والتنموية التي تشجع على تحسين حياة الأفراد من خلال مشاركة فعالة في القرارات الاقتصادية.

الدوافع: تركز الدراسة على الدوافع التي تقود إلى تبني الديمقراطية التشاركية، مثل تعزيز الشفافية، تحسين كفاءة الحكومات، وتقوية ثقة المواطنين في النظام السياسي.

وتهدف دراستنا الى إبراز الديمقراطية التشاركية كمدخل مفاهيمي من خلال ابراز آلياتها ومبرراتها، والتي تعتبر أحد أهم أسسه كونها جاءت كآلية لإصلاح عيوب الديمقراطية الكلاسيكية، وذلك من خلال العمل على إشراك أكبر عدد ممكن من المواطنين في تسيير شؤونهم والمساهمة في تحسين ورفع حس المواطنة.

وهنا يمكن طرح التساؤل التالي: كيف يمكن تحقيق اسهامات الديمقراطية التشاركية في تعزيز الديمقراطية المحلية؟

أسباب اختيارالموضوع

- الرغبة في تعميق المعرفة حول موضوع الديمقراطية التشاركية.

- الاهتمام الشخصي الأكاديمي بموضوع الديمقراطية التشاركية.

أهداف الدراسة :

تنقسم أهداف دراسة الموضوع إلى أهداف علمية وأخرى عملية، حيث تتمثل

العلمية: - أهمية ودور الديمقراطية التشاركية.

العملية: - واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر.

المبحث الأول المفاهيم العامة للدراسة

الديمقراطية التشاركية هي نموذج من أنماط الحكم الذي يركز على إشراك المواطنين في عملية اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتهدف هذه الديمقراطية إلى تعزيز دور الأفراد والمجتمعات في صياغة السياسات العامة بشكل أكثر شمولية وفعالية، بحيث لا تقتصر المشاركة على الانتخابات فقط، بل تمتد لتشمل المشاركة المستمرة في جميع مراحل صنع القرار . تقوم الديمقراطية التشاركية على مجموعة من المبادئ الأساسية، وفي هذه الدراسة نتطرق إلى مفهوم كل من: مفهوم وماهية الديمقراطية التشاركية.

الديمقراطية التشاركية: من أجل تعريف الديمقراطية التشاركية سيتم التطرق لمدلولها اللغوي والاصطلاحي.

المدلول اللغوي: بالرجوع إلى المعاجم العربية لم نجد مصطلح الديمقراطية التشاركية، والذي تقابله في اللغة " الفرنسية " La démocratie participative " ، فكلمة ديمقراطية تنبثق من أصل démokratia، وهي مصطلح مركب من لفظين: الأول فهو démos ويعني الشعب، أما الثاني فهو Kratus، ويعني السلطة وبجمعهما معا يصبح

"démocratus"، ويعني معناهما حكم الشعب وهو المدلول السياسي للديمقراطية التي تعني مساهمة أكبر عدد ممكن من المواطنين في ممارسة السلطة فهي السيادة الكاملة للشعب وتعد الحرية والمساواة من أهم ركائزها، وبالعودة إلى النظم المختلفة الليبرالية والماركسية فإن إحداها تولي الأولوية للحرية والأخرى توليها للمساواة.¹

المدلول الاصطلاحي: اختلفت التعريفات المقدمة من طرف الفلاسفة والباحثين للديمقراطية التشاركية والتي يمكن استعراض بعضها فيما يلي: يعرفها الفيلسوف الأمريكي "جون ديوي" بأنها مشاركة كل من يتأثر بالمؤسسات الاجتماعية، حيث يشارك الفرد في رسم وإنتاج هذه المؤسسات والسياسات التي تنتج عنها.²

ويرى الباحث المغربي "يحي بوافي" أن الديمقراطية التشاركية هي عرض مؤسساتي موجه للمواطنين للمشاركة الجماعية وإشراكهم بطريقة غير مباشرة في مناقشة الاختيارات الجماعية، وهي تستهدف ضمان الرقابة الفعلية للمواطن وصيانة مشاركته في اتخاذ القرارات ضمن المجالات التي تعنيه مباشرة وتمس حياته اليومية عبر توسل ترسانة من الإجراءات العملية.³

وتطور مصطلح الديمقراطية التشاركية من خلال تبني المنظمات والمعاهد والمؤتمرات الدولية والتي إعتمدت الديمقراطية التشاركية كألية جديدة.

أولا - التعريف الاجرائي:

من خلال ما سبق ذكره من التعريفات المختلفة، يلاحظ بأنها مفهومها يصب في معنى واحد وهو دور وأهمية مشاركة المواطن في القرارات التي تمهه، وهذا من خلال الحوار والنقاش المتبادل لإعطائه فرصة للتعبير عن آرائه وطرح خياراته سواء في القرارات العامة أو المشاريع المحلية.

ماهية الديمقراطية التشاركية: ويقصد بها مجموعة الإجراءات والوسائل والاليات التي تتيح للمواطن الانخراط بشكل مباشر في تسيير الشئون العامة، أي مشاركة المواطنين في القرارات التي لها تأثير مباشر على الشأن العام.⁴

وهي نظام سياسي يركز على إشراك المواطنين بشكل مباشر في عملية صنع القرار. بدلا من الاعتماد فقط على ممثلين منتخبين، وتسعى الديمقراطية التشاركية إلى تمكين

الأفراد من المشاركة الفعّالة في مختلف مراحل العملية السياسية، من خلال آليات متنوعة مثل:

- الاستفتاءات والمراجعات الشعبية: إتاحة الفرصة للمواطنين للتصويت مباشرة على القوانين والسياسات.
- المنتديات والمؤتمرات العامة: توفير منصات مفتوحة للحوار والمناقشة حول القضايا العامة.
- المجالس الاستشارية: تشكيل مجالس تمثل مختلف فئات المجتمع للمشاركة في صنع القرار.
- المبادرات الشعبية: إتاحة المجال للمواطنين لتقديم اقتراحات قوانين أو سياسات جديدة.
- المشاركة في اللجان الحكومية: إشراك المواطنين في عمل اللجان الحكومية المعنية بقضايا محددة.

وتعتبر الديمقراطية التشاركية من بين أشكال التسيير المشترك للشؤون العامة المحلية بإشراك مجموعة من الفاعلين في اتخاذ القرارات ذات الصلة بالشأن المحلي في جميع الميادين والمجالات في إطار تطبيق وتجسيد سياسة الحكم الراشد.

أهداف الديمقراطية التشاركية: تهدف الديمقراطية التشاركية الى إعادة الثقة بين السكان أي بين المواطنين والمسؤولين من خلال فتح قنوات الاتصال والحوار المباشر بينهم وإشراكهم في التسيير المحلي. وتهدف كذلك الى تعميق مفهوم المواطنة من خلال الشعور بالمسؤولية اتجاه وطنه. ونذكر:

- تعزيز الشعور بالملكية والمسؤولية المدنية.
- تحسين تمثيل المصالح المختلفة في المجتمع.
- زيادة الشفافية والمساءلة في الحكم.
- تعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة.
- إثراء عملية صنع القرار بالخبرات والمعارف المتنوعة.

شروط الديمقراطية التشاركية: تعتمد الديمقراطية التشاركية على مبدأ مشاركة المواطنين بشكل فعال في عمليات اتخاذ القرار. ومن بين الشروط الأساسية التي تعزز هذا النوع من الديمقراطية نذكر مايلي:

- التمثيل الشامل: يجب أن تشمل العملية جميع فئات المجتمع، بما في ذلك النساء، والشباب، والمجموعات المهمشة، لضمان توازن وتمثيل عادل.
- الشفافية: يجب أن تكون الإجراءات والقرارات متاحة للجمهور، مما يسمح لهم بفهم كيفية اتخاذ القرارات والمشاركة فيها.
- التعليم والتوعية: من الضروري أن يكون هناك برامج لتثقيف المواطنين حول حقوقهم وواجباتهم، بالإضافة إلى كيفية المشاركة في العملية السياسية.
- الآليات التشاركية: ينبغي توفير آليات محددة ومؤسسية تتيح للمواطنين التعبير عن آرائهم، مثل الاستفتاءات، واللجان الاستشارية، وورشات العمل.
- المساءلة: يجب أن تكون هناك آليات لمحاسبة المسؤولين والجهات الحكومية على قراراتهم وسلوكياتهم، مما يعزز الثقة بين المواطنين والدولة.
- الدعم المؤسسي: يجب أن تتوفر موارد ودعم لتسهيل المشاركة المجتمعية، سواء من الحكومة أو المنظمات غير الحكومية.
- احترام الحريات: ينبغي أن تضمن السلطات جميع الحريات الأساسية، مثل حرية التعبير وحرية الاجتماع، لتعزيز بيئة تشجع المشاركة.
- التعاون بين الجهات: يتطلب وجود شراكات فعالة بين الحكومة، المجتمع المدني، والقطاع الخاص لضمان استدامة المشاركة.

أولاً - خصائص الديمقراطية التشاركية:

- الديمقراطية التشاركية هي نموذج يهدف إلى تعزيز المشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرار، وتتميز بعدة خصائص رئيسية، منها:
- الشفافية: تعتمد على مبدأ الشفافية في الإجراءات الحكومية والمعلومات المتاحة للمواطنين، مما يعزز الثقة في المؤسسات.
 - المشاركة الفعالة: تشجع الديمقراطية التشاركية على مشاركة واسعة من المواطنين في العمليات السياسية، بما في ذلك التصويت، واستطلاعات الرأي، والمساهمة في صياغة السياسات.

- التعاون: تشكل فضاءً للتعاون بين الحكومة والمجتمع المدني، حيث يتم العمل بشكل مشترك لتحقيق الأهداف المشتركة.
 - التمكين: تهدف إلى تمكين المواطنين من التأثير على القرارات التي تؤثر على حياتهم، وزيادة الوعي بمسؤولياتهم وحقوقهم.
 - التنوع: تعترف بأهمية التنوع في الآراء والمصالح، مما يساهم في تبني حلول أكثر شمولية وتوازنا
 - التكنولوجيا: تستخدم أدوات التكنولوجيا الحديثة لتعزيز المشاركة، مثل المنصات الإلكترونية للتشاور والاستفتاءات.
- وتعكس هذه الخصائص أهمية دور المواطنين في العملية الديمقراطية وتساعد على بناء مجتمع أكثر انفتاحا وشمولية.
- وتعمل الديمقراطية التشاركية بإتاحة التعاون بين النخب عكس الديمقراطية التمثيلية. كما تتصف بأنها الإطار الذي يسمح بتظافر الجهود وخلق روح التعاون التشاركي في المجتمع.

تجسيد وواقع الديمقراطية التشاركية

أنتجت تجارب الديمقراطية التشاركية من خلال دول مختلفة ومتعددة واختلفت باختلاف البلدان وأغلب هذه الآليات تميزت بالطابع المحلي، ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:

1- مجالس الأحياء.

2- مجالس الشباب.

3- الندوات العلمية.

وبعد قانون البلدية لسنة 2011 ترجمة حقيقية للتوجه السياسي في الجزائر الذي يسعى دائما إلى ترسيخ ثقافة الحوار والتشاور وإشراك المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية، حيث تضمن ولأول مرة بابا خاصا بعنوان مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية.

غير أن العمل الميداني أكد عدم وجود رغبة وإرادة سياسية حقيقية لتجسيد هذه المبادئ ميدانيا، وذلك بسبب غياب ثقافة العمل التشاركي عند غالبية الممثلين المحليين الذين لم يتقبلوا الفكرة في حد ذاتها، من منطلق أن ذلك يشكل عائقا أمام ممارسة مهامهم النيابية، وتدخل في صلاحياتهم.

وفي المقابل عزوف غالبية المواطنين عن العمل الجماعي التطوعي لتحقيق الأهداف المحلية، وغياب ثقافة المجتمع المدني.⁵

واقع الديمقراطية التشاركية : وفي قراءة لمضمون الدساتير الجزائرية يمكن القول بأن هذه الأخيرة قد أرست جملة من مبادئ المؤسسة لمبدأ المشاركة الشعبية، سواء في دساتير الأحادية الحزبية أو التعددية الحزبية، إلا أن دستور 2016 يعتبر محطة أساسية، ونقله نوعية في مسار ترسيخ الديمقراطية التشاركية من خلال تصريح المشرع الجزائري على تشجيع الدولة للديمقراطية التشاركية.

يتضح جليا أن تطبيق الديمقراطية التشاركية ضمن مساهمة ومشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرارات تتعلق بشؤونهم العامة.

فالديمقراطية التشاركية هي نظام سياسي يسعى إلى تعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار على مستوى المجتمع والحكومة. يعتمد هذا النموذج على فكرة أن الناس يجب أن يكونوا جزءاً فاعلاً في العمليات السياسية بدلا من أن يقتصر دورهم فقط على التصويت في الانتخابات .

تحديات الديمقراطية التشاركية: تواجه العديد من التحديات نذكر منها:

- اللامبالاة العامة: في بعض الأحيان، قد لا يكون لدى المواطنين الحوافز أو المعلومات الكافية للمشاركة الفعالة، مما يؤدي إلى قلة التفاعل مع عمليات صنع القرار.
- القدرة على التفاعل: لا تتاح الفرصة للجميع للمشاركة على قدم المساواة، خاصة في المجتمعات التي قد يكون فيها تفاوت في الوصول إلى المعلومات أو المنابر السياسية.
- القدرة المؤسسية: قد لا تكون المؤسسات الحكومية قادرة أو مستعدة لتفعيل هذه المشاركة بشكل فعال، أو قد تكون هناك مقاومة من قبل بعض الجهات للحفاظ على السلطة.

خاتمة:

في الأخير يمكن القول إن الديمقراطية التشاركية تمثل نموذجا مهما في تطوير الأنظمة السياسية الحديثة، حيث تتيح للمواطنين دورا فاعلا في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. من خلال استعراض المفهوم والأبعاد المختلفة لهذه الديمقراطية، نجد أنها تتجاوز الممارسات التقليدية التي تقتصر على التصويت في الانتخابات، لتشمل مشاركة فاعلة ومستدامة عبر آليات متعددة مثل المشاورات العامة، والتخطيط المجتمعي، والمشاركة في صنع السياسات. وتتعدد الدوافع وراء تبني الديمقراطية التشاركية، إذ تشمل تعزيز المشاركة الشعبية، تحسين فعالية القرارات السياسية، وتقوية العلاقة بين الحكومات والمواطنين. كما تساعد في تعزيز الشفافية والمساءلة، مما يؤدي إلى بناء مجتمع أكثر عدلا ووعيا. وبذلك، تصبح الديمقراطية التشاركية أحد الأسس لتحقيق التقدم السياسي والاجتماعي، مما يعكس تطورا نحو أنظمة أكثر شمولاً وفعالية في تمثيل تطلعات المواطنين في العصر الحديث.

إن الديمقراطية التشاركية جاءت كشكل جديد للممارسة الفعلية للديمقراطية من خلال بعث نسق جديد ومفتوح لتجاوز مخلفات وآثار الديمقراطية التمثيلية التي أثبتت عجزها على مواكبة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في السنوات الأخيرة. حيث تقوم الديمقراطية التشاركية على تعزيز مشاركة المواطن وإعطائه فرصة لطرح البدائل فيما يخص القرارات التي لها علاقة مباشرة بمطالبه ومشاكله، وللديمقراطية دور هام في تقريب العلاقة بين المواطن والإدارة.

إن غرس ثقافة الشراكة مبنية على الثقة بين مختلف الفاعلين سواء كانوا منتخبيين أو معينين من طرف السلطة، وعدم التخوف من تعارض المصالح المحلية عن المصلحة الوطنية، باعتبار أن المصلحة المحلية منسجمة تماما مع المصلحة العامة.

ومن خلال الدراسة يمكن استنتاج جملة من النتائج من بين أهمها:

✓ تمثل الديمقراطية التشاركية أسلوب حديث فرضته مجموعة من العوامل المرتبطة أساسا بتوقف مسار التنمية المحلية.

✓ يتجلى عزم السلطات الجزائرية على ترقية الديمقراطية التشاركية في التنصيب الدستوري لمبدأ تشجيع الدولة للديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية.

- ✓ تمثل الديمقراطية التشاركية الإطار الذي يضمن إشراك المواطنين والمجتمع المدني في رسم السياسة العامة المحلية وبالتالي تحقيق التنمية المحلية.
- ✓ لا يمكن تطبيق الديمقراطية التشاركية في ظل ديمقراطية تحت قيد النشأة، حيث يتطلب الأمر ترسيخ المضامين الديمقراطية أولا.
- ✓ يمكن تفعيل دور الديمقراطية التشاركية في التنمية المحلية من خلال الآليات الإجرائية والتأسيسية لتجسيدها.
- ✓ يعتبر قانون البلدية رقم: 10/11 كنقطة انطلاق من أجل تكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر.

التوصيات:

- ❖ تعزيز الشفافية والمساءلة.
- ❖ تعليم وتوعية المواطنين.
- ❖ دعم التكنولوجيا في المشاركة.
- ❖ تشجيع الحوار المجتمعي.
- ❖ توفير آليات لمراجعة القرارات.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا / قائمة المراجع:

أ- الكتب:

- 1- سعاد الشرقاوي جمعة، النظم السياسية في العالم المعاصر، (د. ن)، الإسكندرية، 2007.
 - 2- محمد العجاتي وآخرون، من الديمقراطية التمثيلية الى الديمقراطية التشاركية، (ترجمة توازن أحمد)، القاهرة، روافد للنشر والتوزيع، 2011.
 - 3- بوحنية قوي، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، عمان، دار حامد للنشر والتوزيع، 2015.
- أ- الأطارح والمذكرات الجامعية:
- 1- بوعلام عبد اللطيف، الأطارات الجزائرية بين المشاركة والعزوف عن الفضاء الجمعي والحزبي في الجزائر، " مؤسسة موبيليس نموذجا "، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص علم اجتماع العمل والتنظيم، (2011-2012).

ب- المقالات في الملتقيات والندوات:

1- عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، "إدماج مقارنة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي - حالة الجزائر والمغرب" ورقة بحثية منجزة في إطار مخبر الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية في الدول المغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ورقلة، 2013.

¹. سعاد الشراوي جمعة، النظم السياسية في العالم المعاصر، الإسكندرية (د.ن)، 2007، ص 127.

² محمد العجاتي وآخرون، من الديمقراطية التمثيلية الى الديمقراطية التشاركية، (ترجمة توفان أحمد)، القاهرة، روافد للنشر والتوزيع، 2011، ص 03.

³ عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، "إدماج مقارنة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي - حالة الجزائر والمغرب" ورقة بحثية منجزة في إطار مخبر الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية في الدول المغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ورقلة، 2013، ص 10.

⁴ بوحنية قوي، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، عمان، دار حامد للنشر والتوزيع، 2015، ص 53.

⁵ بوعلام عبد اللطيف، الاطارات الجزائرية بين المشاركة والعزوف عن الفضاء الجمعوي والحزبي في الجزائر، مؤسسة موبيليس نموذجا، " مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، (2011-2012)، تخصص علم اجتماع العمل والتنظيم، ص 11.